الأهرام

المصدر : الاهـرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٧ اغسطس ٢٠٠١

الإعانة.. هل تحل أزمة البطالة

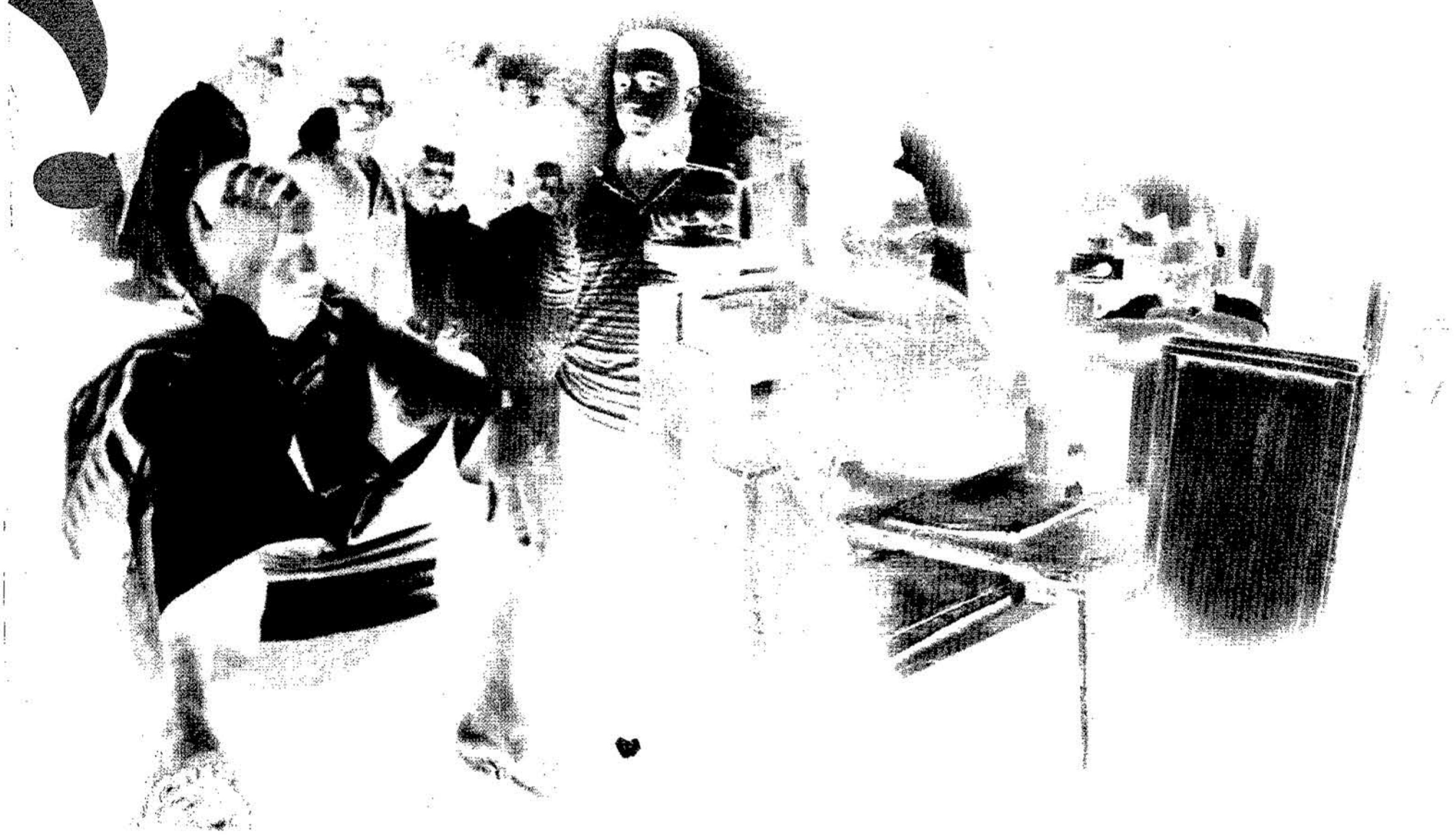

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

اللازمة للتعيينات الجديدة وقدرها ٢٥٠ مليون جنيه بجانب ضرورة اتفاق الوظائف مع احتياجات السوق لذلك فالمطلوب هو عمل برنامج اصلاحى اجتماعى يمتد الي عدة سنوات تقوم الدولة خلالها بتوفير جزء من موازنها المالية لإضافة وظائف جديدة لسوق العمل وتشجيع دور الاستثمار الخاص لحل مشكلة البطالة.

فكرة جيدة .. ولكن

وتؤكد د. محيا زيتونة استاذة الاقتصاد بجامعة الازهر ان القطاع الخاص استطاع ان يوفر فرص عمل للشباب ولكن بشكل لايتناسب مع حجمه ولهذا فمن الضرورى تشجيع المشروعات الصغيرة وتنمية قدرات الصندوق الاجتماعى كما سيظل تقع علي القطاع الخاص مسئولية توفير فرص عمل للشباب وليس طرد العاملين فيه بحجة عدم قدرة صاحب العمل علي توفير المرتبات كما يحدث من البعض الان مشيرة الي ان مايناديه البعض من ضرورة تطبيق نظام التامين الاجتماعى ضد البطالة يجب أن يتضمن حصول العامل الذى يترك عمله بطريقة أو بأخرى علي نفس المرتب الذى كان يحصل عليه من عمله السابق حتى يحصل علي عمل جديد . وذلك لمدة محدودة مع العلم بانه فى الخارج يمتد هذا النظام لمدة ١٢ شهرا. وقالت ان التامين ضد البطالة فكرة جيدة ولكن ليس فى هذه المرحلة لأن أكثر من ١٩٪ من قوة العمل فى مصر لاتعمل وخاصة خريجى الجامعات دفعات ٨٤ / ٨٥ الذين لم يتم تعيينهم حتى الآن .ويعترف د. حسين عمر ان رئيس قطاع البحوث الاقتصادية انه لاتوجد احصائيات مؤكدة حول عدد العاطلين فى مصر اذ تراوحت الارقام بين الرسمية والبحثية من ١.٥ الى ٣ ملايين عاطل ورغم ذلك فان عددهم لم يحسم بعد حين تضاربت الارقام. ويوضح ان اعداد المتعطلين يتم حسابها من خلال التعداد العام للسكان وبحث العمالة بالعينة والخطة الاستثمارية ووفقا لبيانات بحث العمالة بالعينة بلغت قوة العمل من (١٥ ـ ٦٤ سنة) حوالي ١٧ مليونا و٢٧٦ الفا فى نوفمبر ١٩٩٧ وفى يناير ٢٠٠١ وصل حجم قوة العمل الي ١٨ مليونا و ٣٦٠ الفا .وبلغت تقديرات اعداد المتعطلين ٨.٢٪ من قوة العمل مع زيادة سنوية ١.٠٪ وبذلك يكون عددهم حتى يناير ٢٠٠١ مليونا و٤٤٩ الف شخص أما وفقا لبيانات التعداد العام للسكان فقد بلغت قوة العمل ١٩ مليونا و ٨٤٤ الفا واعداد العاطلين مليونا و٥٩٨ الفا بمعدل ٨.١ من قوة العمل. والحكومة اعلنت عن خطة طموح لاستيعاب ٧٥٠ الف فرصة عمل هذا العام وبدأت التنفيذ الفعلى بتسكين ١٧٠ الف خريج فى الجهاز الادارى يتلوها المشاركة من قطاعات أخرى كالمشروعات الصغيرة والصندوق الاجتماعى ومشروعات التاهيل ، مؤكدا أن دور رجال الاعمال الان اصبح محدودا بسبب فترة الركود السائدة واضطرارهم الي الحد من التوسعات فى المشروعات.

ويطالب د. حسين عمر ان رجال الاعمال بالنظر الي السياسة التوسعية بمعنى أن يكتفى رجل الاعمال بالانتاج المحلي والارباح التى يحققها حتى يستخدمها فى العمليات الانتاجية وقد قام بعض رجال الاعمال بهذا والبعض الاخر اكتفي بالربح دون تدويره.

وأكد ضرورة المشاركة فى عملية إعادة التاهيل منذ التعليم الجامعى لانه اتضح أن عدد فرص العمل المطلوبة لعام ٩٩/ ٢٠٠٠ يبلغ ١٧٩ مليون فرصة عمل مطلوبة تشمل الناجحين فى المرحلة الاعدادية والاميين ومن يقرأ ويكتب بنسبة تبلغ ٣.٦٪ وتمثل نسبة خريج الثانوى الفنى (صناعى ـ زراعى ـ تجارى) = ٣٢.٤٪.

وتبلغ نسبة من لم يلتحق بالجامعة ويطلب فرص عمل ٥١.٧٪ ونسبة خريجى الجامعة الي ١١.٣٪ منهم حوالي ٨٠ الفا من الذكور ٥٢٠ الفا من الاناث.

ويوضح د. حاتم القرنشاوى استاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الازهر ان مهمة تشغيل الشباب قام بها الصندوق الاجتماعى للتنمية منذ فترة من خلال تقديم قروض الشباب لاقامة المشروعات الصغيرة بشروط تجارية عن طريق البنوك لاستثمار هذه الاموال ثم عودتها مرة أخرى للصندوق لضمان دوران عجلة رأس المال.

وقد تبين من التجربة أن موارد الصندوق مازالت محدودة وغير كافية كما أن مساهمته فى مشروعات الاستثمار ضئيلة فمنذ انشاء الصندوق وحتى الان لم يوفر إلا ٢٢٠ الف فرصة عمل دائمة فى حين تحتاج الي ٥٠٠ الف فرص عمل دائمة سنويا ، كما ان فرص العمل المؤقتة التى تم توفيرها لاتصلح لانها قد تنتهى بانتهاء المشروعات التى يتم العمل فيها.

ويوضح د. شريف محمد علي استاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس ان مشكلة البطالة أصبحت مشكلة مركبة يلزم مواجهتها من خلال استراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية حيث لم تنجح السياسات الجزئية لانها مجرد حل مؤقت مما يتطلب حلها فى اطار شامل من خلال تكامل السياسات السكانية والتعليمية والاقتصادية والنقدية والانتمائية والسياسات المرتبطة بحجم الاستثمارات الاقتصادية المختلفة بجانب ضرورة الحد من الزيادة السكانية والتوسع فى التدريب التحويلى وازالة العقبات التى تواجهه من اجل تقليل بطالة الشباب المتعلم وتوجيه التدريب من جهة واحدة وفيما يتعلق بمدخل المواجهة بالنسبة لنقص الطلب علي العمالة فتشمل زيادة معدل الاستثمار فى مصر وزيادة القدرة التمويلية الذاتية من خلال زيادة معدلات الادخار المحلى وتشجيع اقامة المشروعات الصغيرة الزراعية والخدمية لاصحاب المدخرات الصغيرة لرفع المستوى التعليمى والاقتصادى لما لها من اثر فعال فى تنظيم مخرجات التعليم وربطها باحتياجات سوق العمل ومحاربة الامية والتركيز علي التعليم الاساسي والتغلب علي مشكلة ارتفاع نسبة التسرب من التعليم الاساسى بالاضافة الي ضرورة تغيير نظرة المجتمع التقليدية للتعليم والعمل وذلك من خلال وسائل الاعلام بمختلف وسائلها حتى لايتحرج المتعلمون من العمل فى مهن يتوافر الطلب عليها ولكن لايكون العرض مناسبا مع حجم الطلب .وأكد ضرورة دعم القطاع الخاص المنظم فنيا وإداريا وعلميا وانشاء مركز قومى لتطوير التكنولوجيا وفقا لاحتياجات السوق وعمل مسح وتصنيف شامل للقوى العاملة لتحديد المهن ذات الفائض.

ويوضح ابو السعود سلطان رئيس شعبة المصدرين باتحاد الغرف التجارية انه من الافضل تقديم اعانات بطالة خاصة ان الجهاز الادارى للدولة لايحتاج لاكثر من ثلث العدد الموجود بالفعل كما اننا مقبلون الآن علي نظام السوق الحرة.

ويضيف ان العمل فى الوظائف الحكومية مرغوب فيه لأنه يتوافر به عنصر الامان ومن ثم فان السنوال الان هو : كيف نجعل العمل بالقطاع الخاص امنا أيضا ؟ الاجابة تتلخص فى توفير الحماية القانونية الفعالة للعاملين بالقطاع الخاص لاننا نعلم أن استمارة (١) «التعيين» يكون مرفقا معها استمارة (٦) «الفصل» عندما يلتحق العامل بالقطاع الخاص.

لذلك فان الجميع مسئولون عن أزمة البطالة ولابد أن يتعاون الجميع فالوظائف الحكومية بها بطالة مقنعة ويمكن ان نجد اكثر من موظف يؤدون عملا يكفى أن يقوم به موظف وحد فقط كما أنه من الضرورى أن نعترف بصعوبة ايجاد فرص عمل فى قطاع الحكومة ولابد أن نساهم جميعا فى حل جماعى بمشاركة الحكومة والقطاع الخاص.

ويضيف ان عددا من رجال الاعمال حصلوا علي أموال من البنوك لاقامة مشاريع ومصانع لتشغيل الشباب لكنهم اقاموا بدلا منها مشروعات استهلاكية وعقارية وفيلات فى القرى السياحية ويطالب الحكومة بان تعد خطة شاملة لمراقبة مشاريع القطاع الخاص فى مجال الاستثمار.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

خطة قومية

ويرى د. سعيد عبدالخالق وكيل وزارة الاقتصاد ان مشكلة البطالة فى حاجة الي خطة استراتيجية قومية تتعاون فيها جميع القطاعات فى الدولة والهيئات الرسمية والاهلية وقد استطاعت الحكومة بذل العديد من الجهود مثل انشاء الصندوق الاجتماعى والمشروعات الاخرى للاسكان والتعمير وتشجيع القطاع الخاص علي تشغيل الايدى العاملة. ويرصد مجموعة العوامل التى تؤدي الي وجود هذه الظاهرة كالزيادة السكانية والهجرة الداخلية الي المدن وتطبيق نظام المعاش المبكر وعدم ربط منظومة التعليم مع احتياجات سوق العمل وبالتالي يمكن ان نصوب النظر الى العوامل المتعلقة بالطلب علي الايدى العاملة ومن أهمها تواضع معدل النمو الاقتصادى خلال بعض السنوات والتخلي عن سياسة التعيين لفترة طويلة مع البقاء علي التزام الحكومى بتشغيل الخريجين وانحسار فرص التشغيل الخارجى وكل هذه العوامل تتحكم فى سوق العمل. ويطالب بوضع استراتيجية قومية للحد من البطالة مع العلم بان النظريات الاقتصادية الحديثة لن تحقق التوظيف الكامل فمثلا نجد أن بعض الدول بها نسبة بطالة مثل اسبانيا حيث تبلغ نسبة البطالة ١٨٪ من القوى القادرة علي العمل ١٢٪ فى فرنسا ٥ . ٤٪ فى الولايات المتحدة.

لذلك فان الاستراتيجية المقترحة للحد من البطالة فى مصر تتطلب عددا من السياسات التى ينبغى أن تنفذها قطاعات الدولة علي المديين القصير والطويل مثل تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ودعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي وخاصة فى المجالات كثيفة العمالة وأن تتناسب المزايا والحوافز المقررة للقطاع الخاص فى قوانين الاستثمار مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية، ووضع برامج لاعادة التدريب فى مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة وتشجيع المشروعات الصغيرة ومشروعات القطاع الخاص وتسهيل حصولها علي الائتمان الميسر ومساعدتها فى التسويق واعادة تاهيل وتدريب العمالة الزائدة وفقا لاحتياجات سوق العمل أما استراتيجية الاجل الطويل فتتضمن تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد القومى فى الزراعة والصناعة والبناء والارتفاع بمعدل الاستثمار القومى إلى أكثر من ٢٥٪ من الناتج المحلى حتى يمكن استيعاب العمالة الجديدة والاهتمام بالصناعات والانشطة الانتاجية كثيفة العمالة خاصة وعند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا اعادة النظر فى مكونات سياسية التعليم والتدريب حتى تتوافق مخرجات النظام التعليمى مع احتياجات سوق العمل

ويؤكد أن هذه الاستراتيجية تتطلب توفير قاعدة بيانات دقيقة وتفصيلية عن عدد المتعطلين وخصائصهم العمرية والنوعية ومستوياتهم التعليمية وتوزيعهم الجغرافي وضرورة تحديثها بشكل دورى ومنتظم ومن المؤكد أن وزارة القوى العاملة والهجرة هى المؤهلة للقيام بهذا الدور.

ظاهرة عالمية

وتؤكد عزة عقيل (وكيل أول وزارة القوى العاملة) أن البطالة ظاهرة عالمية لاتخلو منها دولة فى العالم وانها تزداد بسبب التطور التكنولوجى والطفرة التكنولوجية العالمية سواء فى مصر أو أى دولة من العالم وحتى لايوجد بطالة فلابد من التوازن بين العرض والطلب ويمثل العرض احتياجات الاقتصاد القومى ككل من العمال وفى مخرجات التعليم والتدريب والمتعطلين عموما فى سوق العمل .. ويمكن لاى دولة ان تحل مشكلة البطالة بتوسيع قاعدة الاستثمار وتوفير قوة عمل مدربة لتلبية احتياجات الاستثمار من العمالة.

وتضيف انه يمكن حل مشكلة البطالة عن طريق عدة عوامل: ان يقوم المستثمرون باختيار التكنولوجيا التى تتناسب مع ظروف العمالة وليس رأس المال وتوسيع قاعدة المشروعات الصغيرة لانها بطبيعتها مكثفة للعمالة وتحول المجتمع من مجتمع موظفين الي مجتمع المستثمر الصغير.

تحقيق : **هبة سعيد**

قواعد التعيين فى ١٧٠ ألف وظيفة

تعدلت قواعد القبول فى الوظائف التى تم الاعلان عنها مؤخرا من وزارة التنمية الادارية وكمايقول الدكتور زكى ابو عامر فانه تم الغاء شرط السن وكذلك تم الغاء شرط التوقيع علي اقرار بانه لايعمل فى الحكومة أو القطاع الخاص وتشمل القواعد التى تم ارسالها الي الجهات المختصة:

تخصيص عدة مواقع لتلقى طلبات المتقدمين لشغل الوظائف المعلن عنها بديوان عام المحافظة ومديريات الخدمات بها بما لايقل عن ١٥ موقعا علي مستوى المحافظة الواحدة

تحديد مكتب خاص ومستقل بديوان عام كل محافظة لاستقبال طلبات المعافين الراغبين فى شغل اى من الوظائف المحددة لهم

أن يكون التقدم بطلبات شغل الوظائف المعلن عنها بالجامعات الى المنافذ المخصصة لهذا الغرض بمقر الجامعة أو بفروعها

وبالنسبة للوظائف المعلن عنها بمديريات الأوقاف يكون التقدم بطلبات شغل هذه الوظائف بكل مديرية من هذه المديريات الاقليمية بالمحافظات

تتولي كل محافظة. جامعة. منطقة ازهرية. مديرية أوقاف من جانبها وعلي نفقتها الخاصة نماذج تقديم الطلبات لشغل الوظائف المعلن عنها علي أن يكون ذلك باعداد تكفي لجميع المتقدمين لشغل الوظائف

يحظر تماما تقاضي أية رسوم أو مبالغ تحت أى مسمى من المسميات من المتقدمين لشغل الوظائف المعلن عنها

يتم حصر الطلبات المقدمة لكل منفذ من المنافذ وتجميعها علي مستوى المواقع المختلفة المحددة لقبول الطلبات وترفع الي ديوان عام المحافظة أو الجامعة أو الازهر الشريف أو وزارة الأوقاف بحسب الأحوال

تقوم كل جهة من الجهات السابقة بفرز الطلبات المقدمة اليها من جميع المنافذ ومراجعتها وتبويبها وتصنيفها علي اساس المؤهل الحاصل عليه المتقدم لشغل أى من الوظائف المعلن عنها مع استبعاد كافة الطلبات التى لاتتوافر فيها الشروط المحددة بالاعلان عن الوظيفة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية